السياسة 1 (لعام 2024)

سياسة التصنيفات العامة

رقم الهاتف: 966920003594+ رقم الفاكس: 966112188718+ ص.ب. 8859، الرياض 11492 المملكة العربية السعودية رقم السجل التجاري 1010461157
رقم تسجيل هيئة السوق المالية 08-15001 www.tassnief.com

التصنيف: عام

1- الغرض والنطاق

1-1 توضيح سياسة التصنيفات العامة لوكالة سمة للتصنيف الائتماني (تصنيف).

2-1 أُعدت هذه السياسة استنادًا إلى الجزء الثالث من لائحة وكالات التصنيف الائتماني الصادرة عن هيئة السوق المالية، والتي تُلزم كل وكالة تصنيف ائتماني مرخصة بوضع سياسة دقيقة ورسمية وتنفيذها فيما يخص المتطلبات العامة لممارسة الأعمال (المادة 15) وتضارب المصالح (المادة 16) ومنح التصنيفات الائتمانية (المادة 18) ومراقبة التصنيفات الائتمانية وتحديثها (المادة 19) والتصنيفات الائتمانية المتوقفة (المادة 20) ومتطلبات الإفصاح (المادة 21).

3-1 في إطار قيام وكالة تصنيف بأعمال في مجالات مُتعددة بالإضافة إلى التصنيفات، والتي لا تقتصر على التصنيفات الائتمانية وتصنيفات القوة المالية لشركة التأمين، يُلزمنا ذلك بتوضيح المقصود بمصطلح "التصنيفات"؛ ويرد فيما يلي تعريف دقيق للتصنيفات:

- يُعرف التصنيف الائتماني بأنه رأي تُصدره وكالة التصنيف الائتماني حول مدى الجدارة الائتمانية لجهة أو أداة التصنيف؛ ويعكس هذا الرأي القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المُحدد.
- تُعرف القوة المالية لشركة التأمين بأنها تقييم تُصدره وكالة التصنيف الائتماني لاحتمالية الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين؛ ونظرًا لأن شركات التأمين مُلزمة بإجراء دراسة العناية الواجبة فيما يتعلق بالتزاماتها تجاه حاملي الوثائق، والتي تخضع لشروط دفع مُحددة بموجب عقد قانوني، فإن عامل توقيت الدفع لا يُؤخذ في الاعتبار عند تقييم هذه الالتزامات.

وتتمثل منهجيات التصنيف التي تمتلكها تصنيف حاليًا في:

- السيادة؛
- المؤسسة؛
- شركات البنوك والتمويل؛
- الصكوك؛
- القوة المالية لشركات التأمين.

2- سياسة التصنيفات العامة

يستند التصنيف الائتماني إلى طبيعة الحالة ليقدم رؤية حول المستقبل؛ حيث إن تحديد التصنيف الائتماني يتطلب تحليلًا لعدة عوامل فريدة لكل أداة مالية وكيان وقطاع ودولة، كما تعتمد تصنيف على نهج متعدد التخصصات لتحليل المخاطر، بهدف فهم جميع عوامل المخاطر ذات الصلة بكل تحليل تصنيف، وذلك من خلال الاعتماد على آراء خبراء الائتمان حول هذه العوامل في ضوء مجموعة متنوعة من السيناريوهات، مع الاسترشاد ببعض المبادئ التحليلية في عملية الاستدلال. كذلك، ستقوم وظيفة الإشراف على التصنيف بمراجعة منهجية التصنيف والافتراضات الرئيسية وفئات التصنيف والتغييرات المتعلقة بها وضمان الاتساق في تطبيق التصنيف. لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على السياسة 14: وظيفة الإشراف على التصنيف.

توضح هذه السياسة المنهجية العامة التي تتبعها وكالة تصنيف فيما يتعلق بالتصنيفات الائتمانية المطلوبة فقط، أما التصنيفات غير المطلوبة، فقد خصصت سياسة مُستقلة لها تحت عنوان السياسة 5: التصنيفات غير المطلوبة.

3- طلب التصنيف

1-3 عادةً ما تبدأ عملية التصنيف الائتماني بتقدم الجهة بطلب إلى وكالة تصنيف لإجراء تقييم لجدارتها الائتمانية، ويمنح التصنيف عند توافر معلومات كافية ومُحدثة تُمكن لجان التصنيف الداخلية والخارجية من تكوين رأي حول الجدارة الائتمانية للجهة.

2-3 تقدم الجهة الخاضعة للتصنيف الائتماني هذه المعلومات أو يتم الحصول عليها من مصادر أخرى موثوقة، حيث إن وكالة تصنيف لا تجري عملية التدقيق أو التحقق من صحة المعلومات المالية بشكل مستقل، وتعتمد على البيانات المالية غير المُدققة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، حسابات الإدارة. وتحتفظ تصنيف بسجل للأدلة التي تتلقاها من العميل والتي تدعم المعلومات المُقدمة، وذلك بناءً على بذل أقصى جهد واستنادًا إلى عينة من البيانات.

3-3 ستقوم الجهة الخاضعة للتصنيف بشكل عام بإبرام اتفاقية مع وكالة تصنيف لتُلزمها بتزويد الجهة بالبيانات المالية السنوية المدققة، والبيانات المالية المُرحلية، بالإضافة إلى أي بيانات أخرى ذات صلة قد تطلبها الجهة الأخرى، كما تُلزمها بإبلاغ وكالة تصنيف بأي تغييرات جوهرية تطرأ على مركزها المالي.

4-3 تتولى إدارة تطوير الأعمال في وكالة تصنيف مسؤولية عقود التصنيف ومناقشات الرسوم، مع استبعاد تدخل موظفي التصنيف الائتماني بشكل كامل.

4- هيكل فريق التصنيف الائتماني ومسؤولياته

1-4 ستُعين وكالة تصنيف محلل تصنيف ائتماني رئيسي لتولي المهام التحليلية الأساسية، وتنسيق عملية التصنيف الائتماني، وليكون الشخص المسؤول الرئيسي من تصنيف فيما يتعلق بعلاقة التصنيف تلك.

2-4 في كل حالة تصنيف ائتماني، سيقوم فريق إدارة التصنيف بتعيين فريق عمل مكون من محللين اثنين على الأقل: محلل تصنيف أساسي ومحلل تصنيف ثانوي؛ ويجرى هذا التعيين وفقًا لمعايير يحددها رئيس إدارة التصنيف الائتماني ويقوم بتحديثها بشكل دوري حسب الحاجة، حيث يكون محلل التصنيف الثانوي بمثابة بديل للمحلل الأساسي، ويتولى مهامه في حالة غيابه، وذلك بهدف ضمان استمرارية العمل.

3-4 يتعين على محللي التصنيف المكلفين بالتعامل مع العميل التحقق من عدم وجود أي تضارب فعلي أو محتمل بالمصالح مع الجهة الخاضعة للتصنيف؛ وفي حال كان لدى محلل التصنيف تضارب فعلي أو محتمل بالمصالح مع الجهة الخاضعة للتصنيف، فعليه الإفصاح عن ذلك لرئيس إدارة التصنيف الائتماني أو من ينوب عنه (إذا كان شخصًا آخر بخلاف المحلل)، وكذلك لرئيس إدارة الالتزام أو من ينوب عنه؛ ولا يحق له المشاركة في أي اجتماع للجنة التصنيف الائتماني أو التصويت على أي إجراء تصنيف يتعلق بتلك الجهة الخاضعة للتصنيف تحديدًا. وفي هذه الحالة، سيتولى رئيس إدارة المخاطر التأكد من استبعاد صاحب المصلحة المعني من عملية التصنيف، كما سيلتزم رئيس إدارة التصنيف الائتماني بإبلاغ رئيس إدارة الالتزام بأي مسألة تتعلق بتضارب المصالح في جميع الأوقات. بالإضافة إلى ذلك، سيتولى الإفصاح عن تفاصيل حالة تضارب المصالح على موقع وكالة تصنيف على الإنترنت؛ وتقوم تصنيف، في حال كان الإفصاح عن تضارب المصالح يشكل تقديم معلومات

داخلية، بإبلاغ الجهة التنظيمية فورًا واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة من أجل ضمان عدم تأثير تضارب المصالح بين مصالحه ومصالح مستخدمي تصنيفاته المحتملين على أنشطة التصنيف التي يقوم بها.

4-4 تلتزم وكالة تصنيف باتخاذ كافة التدابير اللازمة واعتمادها وتطبيقها من أجل ضمان استخدام منهجيات التصنيف الرئيسية ونماذجه وافتراضاته عند تحديد التصنيفات الائتمانية للمنتجات الهيكلية. كما أن إدارة التصنيفات والأبحاث، في حال تعذر تحديد تصنيف ائتماني دقيق وموثوق به، سواء كان ذلك بسبب تعقيد المنتج الهيكلي أو هيكله أو نقص البيانات النشطة حول الأصول التي يعتمد عليها هذا المنتج، ستتوقف عن إصدار أي تصنيف ائتماني، وسيجري إحالة الحالة إلى إدارة تطوير الأعمال لاتخاذ القرار المناسب.

5- تشتمل الإرشادات التي يجب مراعاتها عند اختيار فريق أو توزيع الحالات على ما يلي:

1-5 درجة تعقيد الحالات: تُسند الحالات المعقدة في العادة إلى محلل يتمتع بقدر أكبر من الخبرة؛ ومع ذلك، سيجري تكليف المحللين الجدد ببعض الحالات المعقدة من أجل إتاحة الفرصة لاكتساب الخبرة، مع تقديم الدعم لهم من المحللين الأكثر خبرة.

2-5 التخصص القطاعي أو قاعدة المعرفة: بشكل عام، تُظهر محفظة محلل التصنيف الائتماني المجال الذي يتخصص فيه؛ ومع ذلك، سيُمنح أيضًا فرصة لتقييم التصنيفات في قطاعات أخرى بهدف زيادة خبرته وتقليل مخاطر الاعتماد على شخص واحد.

3-5 درجة الأقدمية بين محللي التصنيف الائتماني: عادةً ما يُكلف المحللين الرئيسيين وكبار المحللين الرئيسيين بعدد أقل من الحالات في ملفاتهم، ليتمكنوا من تخصيص وقت وتركيز أكبر لمسؤولياتهم الإشرافية والتوجيهية. بينما سيُكلف المحللين الجدد بالمزيد من حالات مراجعات التصنيف، وكذلك، يتولى المحللون ذوو الخبرة مهام تقييمات التصنيف الأولية، كما يتحمل كبار المحللين مسؤولية تقديم الأدوار الداعمة.

4-5 التوقيت: توزيع الحالات على المحللين، بناءً على خبرتهم ومسؤولياتهم، بشكل متساوٍ على مدار السنة التقويمية لتجنب تراكم الحالات وزيادة أعباء العمل، مما يضمن إنجازها في الوقت المحدد. وتُعد عملية توزيع الحالات عملية متغيرة يتم تنظيمها اعتماداً على مدى تفرغ محلل التصنيف الائتماني وقدراته وخبراته لتسريع إنجاز الحالات الجديدة أو لضمان الالتزام بالمواعيد المحددة لإتمام حالات المراجعة.

6- الإفصاح عن التصنيفات

1-6 ستلتزم وكالة تصنيف بنشر آرائها وإجراءاتها الائتمانية دون تأخير غير مبرر. وفي الحالات الاستثنائية التي لا تلتزم فيها الجهة الخاضعة للتصنيف الائتماني أو من يمثلها بالاستجابة للطلبات المتكررة للحصول على معلومات، أو تُبدي عدم رغبة في التواصل بشأن استفسارات أو إيضاحات تتعلق بمسائل جوهرية، يجوز لوكالة تصنيف تعليق التصنيف الائتماني أو سحبه. وقد تصدر وكالة تصنيف تصنيفات استناداً إلى معلومات محدودة وعدم عقد اجتماعات مع الإدارة، على أن يتم التنويه بشكل صريح عن محدودية المعلومات المتاحة ضمن التقرير المنشور.

2-6 فيما يخص التصنيفات العامة، تلتزم وكالة تصنيف بالإفصاح العلني عن إجراءات التصنيف الخاصة بها من خلال بيانات صحفية وتقارير تحليلية تُنشر على موقعها الإلكتروني ووسائل الإعلام الأخرى.

7- الالتزام بالمتابعة المستمرة

1-7 بمجرد تحديد التصنيف الائتماني، تلتزم وكالة تصنيف بمراقبته بشكل دوري ويتولى الفريق المسؤول عن المراقبة مراجعة التصنيف

فور ظهور أي معلومات قد تؤثر عليه، وفقًا لمعايير التصنيف والمنهجيات ذات الصلة.

2-7 نفذت وكالة تصنيف مجموعة من الإجراءات الداخلية لضمان دقة التصنيفات الائتمانية وتحديدها في الوقت المناسب. ويشمل ذلك التواصل المستمر مع الجهات الخاضعة للتقييم لمتابعة تطورات واتجاهات أدائها، كما تحافظ وكالة تصنيف على تواصل دائم مع الجهات الرئيسية المشاركة في القطاع والجمعيات والأطراف المستقلة مثل الجهات المعنية، بالإضافة إلى حضور الندوات أو المؤتمرات ذات الصلة لاطلاع فريق العمل المسؤول عن التصنيف على آخر المستجدات.

3-7 تعقد وكالة تصنيف اجتماعات دورية مع المحللين لمناقشة أي أخبار متعلقة بالاقتصاد والقطاع والشركات. ويقوم المحللون أيضاً بمتابعة وتقييم النتائج الربع سنوية للجهات العامة المدرجة في محفظتها والتي يتم الإعلان عنها في السوق المالية السعودية (تداول).

التصنيف: عام

هذا التقرير صادر عن وكالة سمة للتصنيف الائتماني ("تصنيف")
يُحظر إعادة إنتاج هذا التقرير أو توزيعه أو نقله بأي وسيلة كانت دون الحصول على إذن خطي مسبق من وكالة سمة للتصنيف الائتماني ("تصنيف")
© جميع حقوق النشر 2025 محفوظة.

يُعبر التصنيف الائتماني الصادر عن رأي وكالة سمة الحالي بشأن المخاطر الائتمانية المستقبلية النسبية للجهات السيادية أو المؤسسات. وهو لا يمثل توصية بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية، كما أنه لا يقدم تعليقًا على سعر الأوراق المالية في السوق أو مدى ملاءمتها لمستثمر معين، ولا يتضمن أي تدقيق من وكالة سمة للتصنيف الائتماني، كما أن التصنيف الائتماني لا يعكس قانونية الالتزامات المالية وقابليتها للتنفيذ.

تتقاضى وكالة سمة للتصنيف الائتماني مقابل مادي نظير خدمة التصنيف الائتماني التي تقدمها، إلا أن ذلك لا يؤثر على آراء وكالة سمة أو عملياتها التحليلية الأخرى. وفي جميع الأحوال، تلتزم وكالة سمة بالحفاظ على موضوعية ونزاهة واستقلالية تصنيفاتها.